الكونغرس متمسك بمشروع «العقوبات الفردية» على السودان

عاد الكونغرس الأميركي إلى الانعقاد بعد عطلة امتدت أسبوعاً بمناسبة عيد الشكر، وبانتظاره أجندة مشبعة بالملفات العالقة التي توعد المشرعون بالتطرق إليها على وجه السرعة.

أبرز هذه الملفات موضوع العقوبات المطروحة على «مزعزعي الاستقرار» في السودان، فرغم الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين رئيس الوزراء عبد الله حمدوك ورئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، فإن أعضاء الكونغرس لم يتخلوا عن إصرارهم طرح مشروع العقوبات الفردية على «معرقلي الديمقراطية والسلام والمحاسبة في السودان».

وبمجرد التئام مجلس الشيوخ، باشر بمناقشة مشروع موازنة الدفاع والتعديلات الملحقة به، كمشروع العقوبات المذكور الذي أدرجه السيناتور الديمقراطي كريس كونز ضمن مشروع قانون الموازنة.

وفيما لم يتم تحديد وقت للتصويت على «مشروع كونز» بعد، كان السيناتور الديمقراطي البارز قد أكد على عزمه المضي قدماً في طرح المشروع على التصويت، قائلاً: «سوف أستمر بدفع مشروعي قدماً لفرض عقوبات على الأفراد الذين هددوا الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان في السودان». واعتبر كونز، الذي سبق للرئيس الأميركي أن أوكله بمهام متعلقة بالقرن الأفريقي، أن الشعب السوداني هو الذي سيقرر ما إذا كان الاتفاق في السودان «يشكل تقدماً للبلاد».

دك أهداف ثابتة للانقلابيين في أطراف مقبنة وجبل راس

اليمن: 15 عملية تقتل 85 حوثياً في مأرب والجوف

تقدم القوات اليمنية

لقي نحو 85 من عناصر ميليشيات الحوثي مصرعهم خلال الـ24 ساعة الماضية، في 15 عملية استهداف نفذها تحالف دعم الشرعية في اليمن ضد مواقع ميليشيات الحوثي في محافظتي مأرب والجوف. وفي حين دكت القوات المشتركة أهدافاً ثابتة للميليشيات، وأسقطت طائرة مسيرة هجومية في محور حيس (غرب اليمن)، واصلت تقدمها في غرب محافظة تعز.

وقال التحالف، في بيان عن سير العمليات العسكرية اليومية، إن الاستهداف في محافظتي مأرب والجوف (شرق صنعاء) أدى إلى مقتل 85 من عناصر ميليشيات الحوثي، وتدمير 12 آلية، وإن العمليات التي يقوم بها تتوافق مع القانون الإنساني الدولي وقواعده العرفية.

ويأتي ذلك فيما عززت القوات المشتركة من توغلها في مديرية مقبنة (غرب محافظة تعز)، حيث حررت عدداً من القرى والمرتفعات في عزلة شمير لتأمين المدنيين من قذائف الميليشيات التي تتساقط على الأحياء السكنية في المديرية، وليفتح هذا الباب أمام القوات المشتركة للتقدم صوب جبل شمير الاستراتيجي الذي يطل على خطوط إمدادات الميليشيات الرابط بين تعز والساحل الغربي.

وعلى وقع المعارك في مقبنة، دارت مواجهات بين الميليشيات والقوات المشتركة في محور حيس والجراحي، إذ احتدمت المواجهات في مناطق قريبة من مفرق العدين إب ومناطق غرب مديرية حيس التابعة لمحافظة الحديدة، حيث دكت الوحدات المرابطة في شرق وشمال شرقي حيس بسلاح المدفعية أهدافاً ثابتة للميليشيات الحوثية في أطراف مديرية مقبنة بمحافظة تعز، وأطراف مديرية جبل راس بمحافظة الحديدة.

وذكر الإعلام العسكري أن القصف حقق إصابات مباشرة، بعد رصد دقيق لتجمعات وتعزيزات للميليشيات الانقلابية، الأمر الذي ضاعف من حجم خسائرها البشرية، كما أسقطت الدفاعات الجوية للقوات المشتركة طائرة مسيرة هجومية للميليشيات الحوثية في سماء حيس، كانت تحمل قذائف حاولت التحليق فوق مواقع عسكرية، وسرعان ما تم التعامل معها وإسقاطها بالسلاح المناسب.

وفي السياق، ترأس رئيس الوزراء، معين عبد الملك، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعاً لقيادة المنطقة العسكرية الرابعة التي يغطي مسرح عملياتها محافظات عدن ولحج وأبين والضالع وتعز، كرس لمناقشة أوضاع الجبهات في مناطق التماس مع ميليشيا الحوثي الانقلابية، وسير المعارك في الجبهات، والإجراءات المتخذة لرفع الجاهزية، والدعم المطلوب لتعزيز الأداء القتالي وتحقيق الأهداف المرسومة.

وناقش الاجتماع الذي حضره اللواء سالم السقطري وزير الزراعة والثروة السمكية عضو اللجنة الوزارية المختصة بالإسناد والدعم العسكري والأمني، وقائد المنطقة العسكرية الرابعة اللواء فضل حسن، أوضاع منتسبي المنطقة، وصرف المرتبات وضمان انتظامها، فيما عقدت قيادة وزارة الدفاع بمحافظة مأرب، برئاسة وزير الدفاع الفريق الركن محمد علي المقدشي، اجتماعاً للوقوف على المستجدات الميدانية، وسير العمليات القتالية ضد ميليشيا الحوثي على امتداد المسرح العملياتي.

ونقل عن وزير الدفاع القول إن اندفاعة ميليشيات الحوثي قد وصلت إلى نهايتها، وإن النصر سيتحقق بأيادي الأبطال الذين يكتبون تاريخ المجد والنضال، ويقفون بشجاعة واستبسال في وجه الميليشيا، ويجرعونها الخسائر المستمرة.

وأكد الاجتماع أن القوات المسلحة ثابتة في مواجهة ميليشيا التمرد والإرهاب، وماضية نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة، واستعادة الدولة، والتصدي لكل المؤامرات المتربصة بأمن اليمن والمنطقة.

وعبر الاجتماع عن «الاعتزاز والفخر بالتفاف جميع الأحرار من أبناء اليمن حول المشروع الجمهوري والثوابت والمرجعيات السبتمبرية والأكتوبرية، والوعي الوطني العالي بخطر المشروع الكهنوتي الذي يمثل تهديداً وجودياً لليمن وهويته واستقراره ومستقبله». واطلع رئيس هيئة الأركان العامة، الفريق الركن صغير بن عزيز، على الاجتماع، بنتائج لقاءاته مع القيادة العليا ومع قيادة القوات المشتركة، خلال زيارته الأخيرة للمملكة العربية السعودية، ومشاركته في مؤتمر الأمن الإقليمي حوار المنامة في دورته السابعة عشرة الذي انعقد في البحرين، ولقاءاته مع قادة الجيوش للدول الشقيقة والصديقة.

وثمنت قيادة وزارة الدفاع في اجتماعها «مواقف التحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية، ومشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة، الداعمة للشعب اليمني وقيادته وقواته المسلحة، وإسنادهم الفاعل للعمليات العسكرية للتصدي للعدو الإيراني وميليشياته، والدفاع عن الأمن القومي العربي، وأمن المصالح الحيوية العالمية والملاحة الدولية».

عباس: مضطرون لاتخاذ خيارات وقرارات حاسمة

قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس إنه بصدد اتخاذ قرارات حاسمة وتفعيل خيارات مختلفة مع بداية العام القادم إذا استمرت إسرائيل بتقويض حل الدولتين.

وأضاف عباس في كلمة متلفزة في مؤتمر «التحرر الذاتي للفلسطينيين... إنتاج المعرفة المقاومة»، بثها تلفزيون فلسطين: «لن نقبل ببقاء الاحتلال لأرضنا وشعبنا للأبد، وبواقع الأبرتهايد الذي تطبقه سلطات الاحتلال، ولا بقهرها لشعبنا وممارساتها العدوانية المتمثلة بالاستيلاء على أرضه وموارده الطبيعية وخنق اقتصاده والاعتداء على هوية وطابع القدس ومقدساتها المسيحية والإسلامية».

وتابع: «نجدد التأكيد على رفضنا المطلق لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، وللتمييز العنصري والتطهير العرقي ضد أبناء شعبنا الفلسطيني، كما نؤكد رفضنا لتغيير الوضع التاريخي للمسجد الأقصى، ولمنع المصلين من الوصول إلى كنيسة القيامة ولطرد الفلسطينيين من أحياء القدس، ولتصنيف 6 منظمات مدنية فلسطينية على أنها منظمات إرهابية».

وأضاف «ما زلنا نمد أيدينا لتحقيق السلام العادل والشامل وفق حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية وتحت رعاية الرباعية الدولية، مؤكدين أن استمرار دولة الاحتلال بتقويض حل الدولتين وفرض واقع الأبرتهايد سيجعلنا مضطرين للذهاب لخيارات أخرى إذا لم يتراجع الاحتلال عن ممارساته، واتخاذ قرارات حاسمة سنبحثها في المجلس المركزي القادم الذي سينعقد في مطلع العام المقبل».

ومن المقرر أن يعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً في أوائل يناير القادم لوضع خطة عمل للمبادرة التي أطلقها عباس في سبتمبر الماضي في خطابه في الأمم المتحدة، وأعطى فيها إسرائيل مهلةً عامٍ من أجل إنهاء احتلالها.

والمجلس المركزي هو أعلى هيئة تشريعية فلسطينية، باعتباره مرجعية المؤسسات الفلسطينية، سواء في المنظمة أم في السلطة.

وأمام القيادة الفلسطينية خيارات عدة، منها وقف اتفاقات مع إسرائيل، وتعليق الاعتراف بها، وإنهاء المرحلة الانتقالية عبر إعلان دولة تحت الاحتلال، والتحلل من قرارات الشرعية الدولية، وكل ذلك ستتم دراسته أثناء اجتماع المركزي الذي سيكون على جدول أعماله أيضاً ترتيب الأوراق داخل منظمة التحرير وملء الشواغر.

وهذه ليست أول مرة تهدد فيها السلطة باتخاذ إجراءات أحادية ضد إسرائيل، بل وردت هذه التهديدات في أحد قرارات المجلسين الوطني والمركزي في السابق، لكن الثمن الباهظ المتوقع لمثل هذه الخطوات منع تنفيذها حتى الآن.

ويعني اتخاذ السلطة واحدة من الخطوات الأحادية الدخول في مواجهة مع إسرائيل التي تحكم سيطرتها على الأرض وتتحكم بالمعابر والحدود والاستيراد والتصدير، وتبيع السلطة الوقود والكهرباء وتحول لها الأموال الضريبية، وتتحكم في تحرك أعضائها داخل المدن وإلى الخارج. ويلوح عباس بالتصعيد رغم الثمن المتوقع مع تزايد الإحباط من تباطؤ الإدارة الأميركية في دعم مسار سياسي، وهو تباطؤ شكا منه عباس في اجتماعات اللجنة المركزية لحركة «فتح» واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

العراق: لجنة التحقيق في محاولة اغتيال الكاظمي تجمع «خيوطاً مهمة»

أعلن مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي أن اللجنة التي تم تشكيلها برئاسته للتحقيق في محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي توصلت إلى معلومات مهمة، بما في ذلك أدلة ووثائق تثبت عملية الاستهداف، لكنها لم تتوصل بعد إلى الفاعلين.

وقال الأعرجي، خلال مؤتمر صحافي عقده في بغداد، إن «اللجنة فوجئت بقيام مفرزتين تابعتين لمكافحة المتفجرات والأدلة الجنائية بتفجير المقذوف (الثاني الذي لم ينفجر بعد سقوطه على منزل الكاظمي) من دون رفع البصمات».

وأوضح أنه «تم سجن مفرزتين مسؤولتين عن تفجير المقذوف، وتحويلهما إلى وزارة الداخلية». وبيّن أن «اللجنة تملك خيوطاً مهمة للوصول إلى الحقيقة، ويجب منح التحقيقات الوقت الكافي توخياً للدقة». وأوضح أن الهجوم بمقذوفين على منزل الكاظمي يؤكد الاستهداف المباشر لحياة رئيس الوزراء، إذ تم العثور على مقذوف ثانٍ لم ينفجر على سطح منزل رئيس الوزراء في اليوم الثاني.

وتابع الأعرجي أنه «تم الحصول على إحداثيات الطائرة التي استهدفت المنزل»، لافتاً إلى أن «الهجوم تم بإلقاء مقذوفين، أحدهما على سطح منزل الكاظمي، والثاني في باحته». ولفت إلى أن «اللجنة استضافت شخصيات مهمة من ذوي الاختصاص، إذ إن الهجوم تم بطائرتين مسيرتين».

وحول ما يمكن أن يترتب على ذلك من جدل سياسي، ولا سيما أن ميليشيات موالية لإيران، شككت بمحاولة الاغتيال، التي تحوم حول تنفيذها شبهات، قال الأعرجي إن «لجنة التحقيق تطلب ممن يملك دليلاً على الحادث (تقديمه) ونحن بعيدون عن أي سجال سياسي». وأكد أن «اللجنة تقوم بواجبها من دون أي ضغوطات وتنفذ واجبها الوطني».

الجزائر: تبون يطوي آخر حلقة من عهد بوتفليقة في غياب السند الشعبي

أنهى الفريق الذي استخلف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في الحكم آخر حلقة مما سُمي «إعادة بناء المؤسسات»، وذلك بإجراء انتخابات مبكرة لتجديد أعضاء مجالس البلديات والمحافظات. لكن من دون أن يأتي هذا المسعى بالتغيير الذي طالب به الجزائريون عندما اندلع حراكهم الشعبي في 22 فبراير 2019، معبرين عن رفضهم الشديد إطالة عمر الجمود الذي فرض آنذاك على البلاد من طرف رئيس عاجز عن تسيير شؤون البلاد.

وإذا كان النظام السياسي قد تمكن من استكمال خريطة الطريق التي وضعها بعد تنحي بوتفليقة في 02 أبريل 2019، ونجح في تعزيز أركانه، وعزل مطلب «التغيير الشامل» بكسر ديناميكية الحراك في الشارع، فإنه بالمقابل فشل فشلاً ذريعاً في كسب تأييد شعبي لمشروعاته، خاصة الاستحقاقات التي خاضها الرئيس الحالي عبد المجيد تبّون قبل مواعيدها القانونية لطي «المرحلة البوتفليقية».

وغاب ثلثا الجزائريين عن انتخابات الرئاسة التي جرت في 12 ديسمبر 2019 (نسبة تصويت 39 في المائة)، والتي فرضها قائد الجيش الراحل الفريق أحمد قايد صالح الذي حدد بنفسه تاريخها في خطاب ألقاه من داخل منشأة عسكرية. وكان ذلك دالاً على أن الجيش أمسك بإحكام اللعبة السياسية، وبطريقة معلنة، كما اختار هو من يمارسها، ومن ستكون في صالحه في نهاية المطاف.

وهناك إجماع في الوسط الإعلامي والسياسي على أن تبون كان مرشح الجيش للانتخابات، وأنه امتلك بين يديه ورقة رابحة خدمته ظرفياً، تتمثل في حادثة إبعاده من رئاسة الوزراء، بعد 3 أشهر من تسلمه المنصب (صيف 2017)، من طرف رجال أعمال مقربين من الرئيس بوتفليقة، بذريعة أنه شن حرباً ضدهم لـ«فصل المال عن السياسة».

وألبس الجيش تبون ثوب «ضحية نظام بوتفليقة» سعياً لتمريره بصفته المرشح صاحب الحظ الأوفر لمحو آثار الرئيس السابق، وبالتالي يكون مقبولاً لدى الجزائريين. غير أن الشارع كان يغلي رافضاً الانتخابات، لقناعة لدى المتظاهرين بأن المتنافسين الخمسة على الرئاسة، وأولهم مرشح الجيش، يمثلون «الولاية الخامسة التي ترشح لها بوتفليقة، لكن من دون بوتفليقة».

ولم يهدأ الحراك بعد «الرئاسية»، بعكس ما كان يتوقعه النظام. فقد استمرت المظاهرات رافضة «الخيار المفروض على الجزائر»، وظل شعار «مدنية لا عسكرية» يدوي في شوارع العاصمة والمدن الكبرى كل يوم جمعة، وكان موجهاً بشكل مركز للرئيس الجديد والجيش، عاكساً لمسألة مطروحة بحدة منذ الاستقلال عام 1962: «شرعية الحكم».

رئيس الحكومة المغربية يعد ببناء دولة اجتماعية

قال عزيز أخنوش، رئيس الحكومة المغربية، خلال جلسة المساءلة الشهرية لرئيس الحكومة بمجلس النواب (الغرفة الأولى في البرلمان، إن بناء الدولة الاجتماعية في المغرب «هدف ملكي أصيل»، ويعد جزءاً من التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة التي «تتجاوز الزمن الانتخابي وتسمو على الرهانات السياسية الآنية».

وأوضح أخنوش، رداً على سؤال شفهي وجهته له مختلف الفرق النيابية (أغلبية ومعارضة)، أن إرساء دعائم الدولة الاجتماعية «يمر عبر برامج اجتماعية تعالج المشاكل ذات الأولوية، وتستجيب لانتظارات المغاربة»، مذكراً بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في برنامجها الذي سبق أن صادق عليه البرلمان، والمتمثلة في خلق مليون منصب شغل صاف خلال السنوات الخمس المقبلة، وتفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة، وإخراج مليون أسرة من دائرة الفقر والهشاشة، وحماية الطبقة الوسطى وتوسيع الشروط الاقتصادية لبروز طبقة متوسطة في الوسط القروي، وتعميم التعليم الأولي لفائدة كل الأطفال بدءاً من سن الرابعة، وتقليص الفوارق المجالية، ودعم المرأة.

وأشار أخنوش إلى أن حكومته بدأت بالمصادقة على مراسيم تطبيقية، لبعض القوانين الاجتماعية مثل المراسيم المتعلقة بتعميم التأمين إجباري عن المرض لفائدة الأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطاً خاصاً، ما سيمكن 3 ملايين و400 ألف مواطن من الاستفادة من التغطية الصحية الاجتماعية.

وأوضح أخنوش أنه بدءاً من 2023 و2024، سيتم صرف تعويضات عائلية لكل الأسر، لدعم الطفولة والتمدرس المبكر، وفي 2025 سيتم توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد، وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل.